العفو الدولية: ممارسة التعذيب في الأردن مستمرة رغم التحسن الذي طرأ اخيرا ونقل المعتقلين لمراكز سرية بالتنسيق مع واشنطن خرق واضح للمواثيق الدولية

لندن ـ «القدس العربي»:

اعلنت منظمة العفو الدولية تقريرا جديدا حول واقع حقوق الانسان في الاردن تضمن إشارات لاستعمال العنف الجسدي والمعنوي في التعامل مع المعتقلين الأمنيين او على خلفية قضايا سياسية، وجاء في التقرير الذي بثته وكالة «عمون» المحلية للأنباء بأن في الأردن مؤسسات تقوم باعتقال الأشخاص المشتبه بهم أمنياً وسياسياً واستجوابهم وتعذيبهم، سواء كانوا أردنيين أو من جنسيات أخرى، ممن يتم ترحيلهم إلى البلاد بالتنسيق مع الولايات المتحدة على ما يبدو.

ويصف التقرير حالات عشرات الأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب وإساءة المعاملة في الأردن، بينهم عشرة من ضحايا «برنامج نقل وتسليم المعتقلين بصورة غير قانونية» الذي تقوده الولايات المتحدة.

وصرح مالكوم سمارت، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، «إن الأردن، على ما يبدو، يشكل حلقة مركزية في شبكة عالمية من مراكز الاعتقال السرية التي تديرها الولايات المتحدة بالتنسيق مع وكالات استخبارية أجنبية، وإن المشتبه بهم «يختفون» في هذه الشبكة ويُحتجزون لفترات غير محددة لاستجوابهم خارج نطاق أية عملية قانونية أو إدارية واجبة».

وتمثل مؤسسات رسمية مرتبطة مباشرة برئيس الوزراء الأردني ـ الأداة الرئيسية لإساءة معاملة المعتقلين السياسيين وللحصول على «اعترفات» قسرية. ويقول مسؤولون سابقون كبار في بعض وكالات الاستخبارات الأمريكية إنها تتلقى تمويلاً من حكومة الولايات المتحدة.

وقال مالكوم سمارت إنهم يتمتعون بسلطات واسعة وينعمون بحصانة شبه تامة، وإن السلطات التي تتمتع بها فيما يتعلق باحتجاز المعتقلين إلى أجل غير مسمى وحرمانهم من الاتصال مع العالم الخارجي، إنما هي بمثابة وصفة للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة».

ووفقاً لتقرير منظمة العفو الدولية، فإنه بعد أن يتم الحصول على «الاعترافات» تحت التعذيب، تُقدَّم الحالات إلى محكمة أمن الدولة ـ التي يبدو أن أحكامها لا تستند عادة إلى ما هو أكثر من «الاعترافات». فعلى مدى السنوات العشرة الماضية، زعم أكثر من 100 متهم أمام محكمة أمن الدولة أنهم تعرضوا للتعذيب وأُرغموا على «الاعتراف». وقد فشلت محكمة أمن الدولة في إجراء تحقيقات كافية في أي من هذه المزاعم. ومما يثير القلق أن محكمة أمن الدولة أصدرت أحكاماً بالإعدام في عدد من الحالات، تم تنفيذ بعضها فعلاً.

ومن بين أساليب التعذيب وإساءة المعاملة التي قاسى منها المعتقلون في أماكن الاحتجاز، والتي وردت بالتفصيل في تقرير منظمة العفو الدولية، أسلوب «الفلقة» وتتنوع أساليب التعذيب وترجيح وقوعه وحدَّته ومدته بحسب عوامل عدة: فالمشتبه بهم يمكن أن يكونوا أكثر تعرضاً للتعذيب.

وعلى الرغم من سجل الأردن في هذا المجال وقَّعت المملكة المتحدة في 10 أغسطس/آب 2005 مع السلطات الأردنية «مذكرة تفاهم» يُفترض أنها تقدم «تأكيدات دبلوماسية» بألا يتعرض أشخاص معينون من حاملي الجنسية الأردنية للتعذيب في حالة إبعادهم قسراً من المملكة المتحدة إلى الأردن.

وقال مالكولم سمارت إن «منظمة العفو الدولية ما فتئت توثّق بواعث القلق الخاصة بالتعذيب وغياب الضمانات في الأردن منذ ما يربو على 20 عاماً. وإذا أخذنا بعين الاعتبار تواطؤ السلطات في ممارسة التعذيب، فإنه يصبح من غير المتصوَّر أن يكون بوسع حكومة المملكة المتحدة أن تدعي أنها «تأكدت» فعلاً استناداً إلى اتفاقية من الواضح أنها لا تساوي الورق الذي كُتبت عليه».

وأضاف مالكولم سمارت يقول: «إن التفاهمات الدبلوماسية غير قابلة للتنفيذ بموجب القانون الدولي، وحكومة المملكة المتحدة على وعي تام بهذا الأمر ـ مثلما هي على وعي تام بأن التعذيب يُمارس بشكل منظَّم في مراكز الاعتقال. إن اعتماد حكومة المملكة المتحدة على «التأكيدات» في ظل الظروف الراهنة يعتبر انتهاكاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى أنه لا يمكن الدفاع عنه من الناحية الأخلاقية».

وقال التقرير «إن الحكومة مسؤولة عن المحافظة على السلامة العامة وتقديم مرتكبي الاعتداءات على المدنيين إلى العدالة.

بيد أنها يجب أن تقوم بذلك وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها الالتزام بحظر التعذيب ومنع وقوعه. ولذا فقد آن الأوان بالنسبة لها كي تتخذ تدابير ملموسة لمعالجة المشكلة المستمرة المتعلقة بالتعذيب».

وتقر منظمة العفو الدولية بأن الحكومة الأردنية قد أنشأت آليات معينة تهدف إلى تقليص وتيرة التعذيب، ولكنها تشير إلى أن تلك الآليات كانت غير فعالة، إذ أن ممارسة التعذيب ظلت مستمرة في الأردن، وهي ممارسة مستحكمة. ومن بين التوصيات التي تقدمها منظمة العفو الدولية إلى الحكومة الأردنية في هذا الشأن: وضع حد للاعتقال السري والاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي؛ والحد من سلطات وضمان الفصل في مجال الصلاحيات بين السلطات المسؤولة عن احتجاز المشتبه بهم والسلطات المسؤولة عن استجوابهم، سواء في القانون أو الممارسة؛ وإجراء تحقيقات عاجلة ومستقلة في جميع مزاعم التعذيب أو إساءة المعاملة، وتقديم أي موظفين رسميين يرتكبون مثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان إلى العدالة؛ ووقف مشاركة الأردن في عمليات نقل وتسليم المعتقلين وغيرها من عمليات ترحيل السجناء السرية، وكشف النقاب عن أسماء جميع الأشخاص الذين اعتُقلوا في الأردن أو نُقلوا عبره في هذا السياق، وعن أية تفاصيل أخرى تتعلق بهم.

روسيا توضح ان «اخوان مصر» وليس الأردن هم المشمولون بقائمتها للإرهاب

عمان ـ «القدس العربي»:

طالبت نقابة المحامين الاردنيين حكومة روسيا الاتحادية بالتراجع عن ادراج جماعة الاخوان المسلمين في الاردن على قائمة الجماعات الارهابية لعدم وجود مبررات مقبولة او مسوغات قانونية مشروعة لذلك.

واتت هذه المطالبة في رسالة وجهها امس الاول نقيب المحامين صالح العرموطي الى سفير جمهورية روسيا الاتحادية في الاردن، موضحا فيها ان جماعة الاخوان المسلمين جزء من تركيبة المجتمع الاردني وتمارس العمل السياسي من خلال حزب جبهة العمل الاسلامي المشكل بموجب قانون الاحزاب الاردني الذي ينظم العمل الحزبي.

ونفى السفير الروسي في الاردن الكسندر كالوجين ادراج جماعة الاخوان المسلمين في الاردن على القائمة الروسية للارهاب، وقال ان ما تضمنته القائمة «هو جماعة الاخوان المسلمين في مصر».

وقال في مقابلة مع احد الصحف المحلية ان حركة الاخوان المسلمين في الاردن غير معنية بالقائمة وان ما حدث كان مجرد سوء فهم، مبينا ان السفارة لديها اتصالات عمل من جماعة الاخوان المسلمين في الاردن وهناك لقاءات على المستوى العملي.

وتساءل السفير لو كانت الجماعة محظورة من قبل روسيا فهل يعقل ان تتعامل معها السفارة، موضحا ان حركة الاخوان المسلمين في الاردن عنصر سياسي ومهم في المعارضة ويسعون الى تحقيق اهدافهم بطرق سلمية وبرلمانية.

واكد ان اسم الاخوان المسلمين في مصر ادرج ضمن قائمة 2003 حيث انها جماعة محظورة في مصر منذ الخمسينات كما انها اثارت العديد من المشاكل في مصر، مشيرا الى ان الجماعة عند ممارستها اي عمل فانه يتم تحت مسميات اخرى.

وبين السفير الروسي ان قائمة المنظمات الارهابية السبعة عشرة التي صدرت في روسيا صدرت وفق قرار المحكمة العليا في روسيا، مشيرا الى ان القرار جاء قضائيا بحتا وليس للحكومة او اية جهة سياسية اخرى دور في القائمة.

واوضح ان القائمة تم تحديدها وفقا لمجموعة من المعايير وهي تشمل المنظمات الارهابية والتي تعمل على استهداف روسيا ويحظر نشاطها في الاراضي الروسية وتلك التي تقوم باعمال ارهابية ضد روسيا في بلدان اخرى واخيرا منظمات ارهابية دولية اخرى لا تعمل في روسيا بل في دول اخرى.

واضاف ان العام الحالي تم زيادة منظمتين الى القائمة تعملان في باكستان وكشمير ليصل عدد المنظمات الارهابية الى 17 منظمة.

وافاد كالوجين ان روسيا تعتبر حزب الله وحركة حماس جزءا من الهيكل السياسي في المجتمعين اللبناني والفلسطيني. وكانت الحكومة الاردنية وعلى لسان الناطق الرسمي باسمها ناصر جودة اكدت ان حركة الاخوان المسلمين في الاردن بالذات هي حركة شرعية تعمل تحت مظلة الدستور والقوانين الاردنية.

حزب «حشد» يتهمه بافقاد المواطن الحق في القول والعمل

جبهة العمل الإسلامي تعتبر قانون الإرهاب الجديد «أسوأ» من الأحكام العرفية

عمان ـ «القدس العربي»:

عبر حزب جبهة العمل الإسلامي أكبر واهم أحزاب المعارضة في البلاد عن خشيته من تعزيز حالة الخوف المجتمعي في الأردن بسبب قانون جديد لمكافحة الإرهاب. وأعلن عضو المكتب التنفيذي للحزب النائب محمد البزور ان اقرار مجلس النواب مشروع قانون «منع الارهاب» سيعزز حالة الخوف المجتمعي، وسينعكس سلبا على الحريات العامة.

وقال البزور معلقا على قرار مجلس النواب بالموافقة على المشروع المحال من الحكومة دون تعديلات هامة «المجتمع الاردني الامن في غنى عن مثل هذا القانون الذي سيلقي بظلال من التشكك وسيضيق على المواطنين»، اذ ان القانون «يأخذ الناس بالظن».

وانتهى مجلس النواب قبل ثلاثة ايام من إقرار القانون الجديد وسط ضجة في المجتمع المدني والحزبي لم تنته بوقف تقدم القانون الذي يفرض قيودا على حريات الأفراد ويعزز صلاحيات الأجهزة الأمنية في الاعتقالات الاحترازية ويعاقب على الجرائم المفترضة قبل وقوعها وليس بعد وقوعها.

وقال البزور ان المواطنين الذين «لا يستطيع نحو ثلثيهم نقد الحكومة»، سيغدون «اكثر خوفا وسينأون بأنفسهم عن المشاركة في الشأن العام والحياة السياسية». اما النائب نضال العبادي من الكتلة الإسلامية فقد عقب على اقرار القانون بالقول «لقد كان يوم الأحد يوماً مأساويا في تاريخ التشريع الأردني، حيث أقرت غالبية أعضاء مجلس النواب مع الأسف مشروع قانون منع الإرهاب في عجالة وتسابق مع الزمن، ولا أقول بأن ما جرى كان عودة إلى فترة الأحكام العرفية، لأن تلك الفترة لعلها كانت أقل شراً من هذا الوقت الذي جعل تجاوزات الماضي تشريعا منظما يحمي المتجاوزين، فعظم الله أجرنا وأجركم وأحسن الله عزاءنا جميعا». من جهته اعتبر حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» ان تطبيق قانون منع الارهاب الذي اقره مجلس النواب في جلسته امس الاول سيؤدي الى سلب حرية المواطنين، ويجعل المواطن فاقدا اي قدر من حرية الرأي بالعمل والقول.

واكد الحزب في بيان صحفي امس الاول موقع من امينه الاول احمد يوسف ان اقرار قانون منع الارهاب وبصفة الاستعجال يؤشر الى منحى تراجعي في درجات الانفتاح الديمقراطي وفي الحريات العامة وباتجاه التضييق عليها والعودة للوراء الى مرحلة الاحكام العرفية سيئة الصيت.

وحذر الحزب من ما اسماه السياسات الحكومية التي تحاول ان تفرض القوانين والاجراءات ذات الصبغة العرفية والتي تخالف الدستور والحقوق الديمقراطية للمواطن، وتخالف الاتفاقيات الاردنية ـ العربية والدولية لحقوق الانسان كافة.

وعرف مشروع قانون العمل الارهابي بأنه «كل عمل مقصود يرتكب بأية وسيلة كانت ويؤدي الى قتل اي شخص او التسبب بايذائه جسديا او ايقاع اضرار في الممتلكات العامة او الخاصة او مرافق الهيئات الدولية او البعثات الدبلوماسية اذا كانت الغاية منه الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وامنه للخطر او الاخلال بالامن الوطني بواسطة التخويف او الترهيب او العنف.

قنديل يهاجم مبارك رغم التحذيرات.. معارك حول الوزراء واتهام جمال بالاتيان برجال اعماله.. ووصف وزارة النقل بوزارة القتل والجنازات

تضارب المعلومات حول التغيير الوزاري المحدود.. ومخاوف بين صفوف القضاة من وزير العدل الجديد.. وكارثة القطار تفتح ملفات الفساد

القاهرة ـ «القدس العربي»

من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس عن منح الرئيس مبارك وسام الجمهورية من الطبقة الأولى لوزير العدل السابق المستشار محمود أبو الليل وأداء الوزراء والمحافظين الجدد اليمين أمامه، وتضارب المعلومات حول أسباب التغيير خاصة فصل التنمية المحلية عن التخطيط ثم إلغاء وزارة التخطيط، وإطلاق الموظفات في وزارة التنمية الزغاريد ابتهاجا بفصلها عن التخطيط وعودتها وزارة مستقلة وإصدار محكمة جنايات القاهرة حكما بالسجن عشر سنوات على رجل الأعمال حسام أبو الفتوح وإلزامه برد مبلغ 408 ملايين جنيه لبنك القاهرة وكذلك حبس عدد من قيادات البنك فرع الدقي، ونفي وزير الزراعة أمين أباظة ما نشر عن ظهور إصابات جديدة بانفلونزا الطيور واعتصام 250 من موظفي شركة طنطا للكتان والزيوت بسبب قرار الإدارة خصم 10 % من الراتب من قيمة العلاج الذي تقدمه إليهم، وانهيار منزل في حي حدائق القبة بالقاهرة ومقتل خمسة من السكان وإصابة ثلاثة وزيادة 12 سنتيمترا اخر في منسوب المياه ببحيرة ناصر خلف السد العالي ووصولها الى مستوى 171 مترا ونصف المتر وقيام إسرائيل باعتداءات وحشية ضد أشقائنا الفلسطينيين واستشهاد عدد منهم ـ إلى جنة الخلد ـ وأحداث مروعة في العراق سقط على اثرها العشرات من أشقائنا ما يزيد أحزاننا عليهم ومقتل ثمانية جنود أمريكيين ـ أحسن ـ وإلى شيء مما لدينا نجود به اليوم:

كارثة القطار

ونبدأ باستمرار ردود الأفعال على كارثة القطار ومن التعليقات البارزة، قول زميلنا وصديقنا أسامة سرايا رئيس تحرير «الأهرام» يوم الاثنين: «لماذا لا ننادي بإنشاء صندوق وطني لإنقاذ هذه الوسيلة المهمة للنقل من الحالة المزرية التي وصلت إليها لنعيد إليها أصالتها وعراقتها ودورها البارز الذي لعبته وستلعبه دوما في الاقتصاد الوطني والنقل العام، وأن نجعلها تصل إلى مستوى مترو الأنفاق الذي نرجو ألا تصل اليه ايادي الإهمال أو غياب الصيانة، ونقترح في هذا الصدد الدعوة الى انشاء صندوق عام يموله رجال الأعمال وافراد الشعب بمختلف فئاته وتسهم فيه الحكومة بالحصة الكبرى لنختصر الوقت ويعود الدم الى التدفق مرة اخرى بحيوية في هذه الشرايين الأساسية لاقتصاد الأمة وتاريخها؟

اننا ندرك جميعا أن أسهل الطرق الآن هي القاء النقد والاتهامات جزافا على الجميع، والأسهل هو أن نحمل الحكومة أو وزير النقل المسؤولية كاملة عما حدث وأن نطالبهما بالاستقالة ونجعلهما كبش فداء، لعلنا نطفئ نيران غضبنا أو نسكته للحظات لكي يستريح ضميرنا بأننا ثأرنا لضحايانا، ولكن ينبغي ألا ننسى أن إقالة أو استقالة وزير نقل سابق مع رئيس هيئة السكك الحديدية عقب كارثة قطار العياط منذ أكثر من ثلاث سنوات، لم تنه مسلسل كوارث القطارات فوقع أكثر من حادث».

وحتى يمكن فهم خلفية الدفاع عن وزير النقل واستمراره في منصبه رغم الكوارث التي حدثت في عهده انه من مجموعة جمال مبارك، وأسامة من نفس المجموعة والقريبة من جمال.

كما ان كلام أسامة يأتي متزامنا مع حدوث التعديل الوزاري المفاجئ، واستمرار منصور في منصبه رغم أن رسام الكاريكاتير زميلنا وصديقنا جمعة فرحات كان رسمه في جريدة الفجر عن منصور وهو جالس الى مكتبه وبجواره عبارة كارثة العبارة، كارثة القطار وعلى المكتب يافطة وزير النقل سابقا، وزير الكوارث حاليا.

وإذا اتجهنا في نفس اليوم أيضا ـ الاثنين ـ الى «المسائية» وهي جريدة حكومية ايضا سنجد موقف رئيس تحريرها زميلنا حسن الرشيدي مختلفا مع موقف أسامة، لأنه أقرب للمجموعة المحيطة برئيس مجلس الشورى صفوت الشريف فقد قال عنه ساخرا ومتبرما: «وزير النقل محمد منصور، معذور، لأنه ورث تركة ثقيلة في السكة الحديد، والنقل الملاحي، والبواخر، وغيرها من الوسائل الجماهيرية المهمة، فقد تولى منصبه الوزاري ولا يدري ماذا يخبئ له القدر؟! استيقظ الوزير من نومه على صرخة أهالي ضحايا حادث العبارة التي راح ضحيتها أكثر من ألف مواطن، وقبل أن تهدأ الأمور وينسى الشعب كارثة العبارة، فوجئ الوزير بكارثة قطاري قليوب، ربما يكون الحادث الأخير، درسا للوزير الذي لم يذهب لورش صيانة السكة الحديد منذ توليه المسؤولية إلا بعد الحادث، وأيضا رئيس السكة الحديد منذ توليه المسؤولية إلا بعد الحادث وايضا رئيس الوزراء د، أحمد نظيف لم يروش الصيانة والعاملين بها وظروفهم السيئة إلا بعد الحادث مثل الوزير المعذور الذي لم يسبق له ركوب الدرجة الثالثة في أي قطار مصري، لأنه وزير عاش وترعرع في ظروف وبيئة لا تسمح له بركوب الدرجة الثالثة، وهذا ليس ذنبه، كان الله في عون وزير النقل محمد منصور، يبدو أنه رجل طيب، ولكن يتساءل البعض لماذا وافق على تولي تلك المهمة الوزارية الثقيلة، رغم أنه ليس محتاجا لفوائدها المالية؟!

ربما يكون بريق المنصب قد خدعه، أو أن أحد الاصدقاء قد أقنعه بأن يتولاه فترة ويحظى بلقب وزير، ثم يصبح وزيرا سابقا مدى الحياة!!».

صحيح، لماذا وافق على تولي الوزارة وهو كما قال عنه في نفس اليوم ـ الاثنين ـ زميلنا بالأخبار وصديقه صبري غنيم في مقاله بجريدة الأحرار:

«آلمني أن يصبح رجل اقتصادي كبير مثل المهندس محمد منصور وزير النقل ملطشة لكل من هب ودب، لا أتصور رجلا له مساحة من التقدير والاحترام على الساحة الدولية يطوله الهجوم وتطوله اللعنات لمجرد أن اصبح وزيرا، وهل مطلوب منه أن يدفع ثمن هذا المنصب ويتسامح مع الذين صبوا هجومهم عليه، مرة اتهموه أنه فاسد، واليوم يطالبونه بالاستقالة ولا أعرف سببا لعناده وتمسكه بموقعه وكان في استطاعته عقب كارثة العبارة السلام أن يرمي استقالته، كلنا نعرف من هو محمد منصور ابن الاقتصادي الكبير لطفي منصور، لقد ولد وفي فمه ملعقة من الذهب ومع ذلك كان والده حريصا على أن يعرف قيمة القرش فأرسله الى أمريكا لكي يعمل ويتعلم، عاش محمد منصور عيشة الغرباء، اشتغل غرسونا في المطاعم وذاق طعم الجوع وكان في وسع والده أن يمطره بالدولارات، ومع ذلك نجح الأب في أن يصنع من أولاده رجالا، ويفخر محمد منصور انه ذاق الهوان الى أن اصبح رجلا، ولا اعرف ما الذي أغراه بالمنصب الوزاري، فقد كان ملكا ثم أصبح وزيرا، وصاحب هذه المقولة الصديق الوزير أحمد المغربي الذي كان يرافقه رحلة الكفاح في أمريكا فالاثنان يمثلان البيت المصري الأصيل، ثراء وقيما ومع ذلك كان لابد لهما أن يبدأ كلاهما من الصفر.

أنا شخصيا لا أنسى الهجوم الذي تعرض له في مجلس الشعب بعد حادث العبارة عندما اتهمه أحد النواب الناصريين باستيراد أغذية فاسدة، فثار محمد منصور وقال يومها ان اسمه وسمعته فوق الشبهات لكن النائب البرلماني قال ان الوزير فاسد، فاسد، فاسد، وكالعادة تدخل الوزير الدكتور مفيد شهاب مستنكرا هذا الاتهام وطلب حذف عبارة فاسد من المضبطة!!».

وصبري يقصد صديقنا العضو كمال أحمد.

ومن الأحرار إلى «صوت الأمة» وزميلتنا ايمان محجوب وتحقيقها المثير الذي قالت فيه: «فبعد ساعات من حادث قطار قليوب خرج علينا وزير النقل والمواصلات، رجل الأعمال محمد منصور ليعلن انه أقال رئيس هيئة السكة الحديد حنفي عبد القوي ونائبه من منصبهما، وهو نفس ما اعلنه نفس الوزير بعد حادث غرق العبارة السلام 98 التي راح ضحيتها ما يزيد على 1000 مصري من انه قد أقال حسين الهرميل رئيس الهيئة المصرية للسلامة البحرية ومحفوظ طه رئيس هيئة موانئ البحر الأحمر من منصبيهما باعتبارهما مسؤولين مسؤولية مباشرة عن غرق العبارة السلام 98 وبعد مرور حوالي خمسة أشهر على غرق العبارة أرسل نفس الوزير محمد منصور الخطاب رقم 3229 بتاريخ 8177 ـ 2006 لرئيس هيئة النيابة الإدارية اللواء سمير بدوي يبلغه فيه أنه بصدد تعيين حسين الهرميل ومحفوظ طه في وظائف قيادية بوزارة النقل!! ورد عليه المستشار سمير بدوي قائلا: «بالاشارة الى خطابكم بطلب الافادة عما إذا كان هناك مانع من ترشيح حسين الهرميل ومحفوظ طه لوظائف قيادية بالوزارة نفيد بأن المذكورين ورد اسماهما ضمن المتهمين بارتكاب بعض المخالفات محل التحقيق في حادث غرق العبارة السلام 98 ومازال التحقيق فيها متداولا وكان رد النيابة الإدارية في 19 ـ 8 ـ 2006 وهؤلاء الذين يريد الوزير «منصور» توليتهم مناصب قيادية بوزارته قد أقالهم هو نفسه مسبقا.

وهكذا نطمئن السادة حنفي عبدالقوي رئيس هيئة السكك الحديدية ونائبه سعيد مهران بأن لا يقلقا، وأن عليهما فقط البحث عن واسطة للعودة إلى منصبيهما مرة أخرى، رغم أنف الأرامل واليتامى ممن فقدوا ذويهم في حادث القطار».

الساخرون والقطار

وإلى الساخرين وكارثة القطار، وزميلنا الناقد الفني بمجلة صباح الخير الحكومية، وكاتب «صوت الأمة» الساخر، محمد الرفاعي وقوله في بابه ـ يوميات مواطن مفروس ـ

«عد الانجاز الأخير لوزارة القتل والجنازات الشهيرة تحت اشراف الحكومة الالكترونية النحس، اللي وشها يقرف الكلب ويتشاءم من خلقتها الغربان والبوم، وترفع شعار من لم يمت بالقطر مات بغيره، وتوريد 59 بني آدم دفعة واحدة الى الآخرة، وترحيل 143 شخصا آخر الى دور العجزة والمعوقين لحد ما يجي عليهم الدور!! وبعد فضيحة هيئة السكك الحديدية لتخليص الحكومة من الشعب الرزية، وترفع شعار، غمض عينيك واركب بخفة ودلع، القطر هو الشابة وأنت الجدع!! يؤيا راكب الوابور ما تستعجلش الموت عندنا بالدور قررت الوزارة والهيئة سرعة تنفيذ البرنامج الاصلاحي، والذي كانت قد اعلنت عنه منذ حريق قطر الصعيد الشهير، بس ماكانش فيه نصيب، لحماية نفسها من القر الدكر بتاع الشعب السماوي، واتقاء لشر الركاب الذين يرمون بلاهم وجتتهم عليها، عشان ياخدوا تعويض المرحوم، ويتمنظروا بيه ويشتروا بهايم يعني مرة واحد صايع يركب القطر ويقعد يشرب سبرتو، مع أنه شايف الحاوي اللي الهيئة جيباه يسلي الركاب ويبطلع نار من بقه، فحرق القطر، ومرة واحد واخد برشام أبو صليبة، طلعت في نافوخه يشد الجزرة بتاعة القطر، عنها وخرج القطر من القضبان ودخل في البيوت، ووقع في حلة المحشي بتاعة الولية زنوبة، مع أن المحروق ده لو كان شد الخيارة ما كانشي ده حصل».

وعند هذا الحد نتوقف لنفسح مكانا لآخرين على أن نستكمل ما تبقى للرفاعي غدا، ونتجه الآن الى رسام الكاريكاتير الموهوب مصطفى حسين، وكان عنوان كاريكاتيره في اخبار الأحد ـ كل صيف وأنت طيب ـ والرسم لصديقين أحدهما يقول للآخر:

عبده افندي من بخله اشترى كتاب طبي يعالج به نفسه، فرد عليه الثاني قائلا: بكره يقع في غلطة مطبعية تجيب أجله.

الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا وتعرضه لهجوم لا حدود لسخافته وعدم معقوليته، شنه ضده من كان ياما كان، في سالف العصر والأوان، زميلا وصديقا ولن يعود ـ بإذن الله ـ كما كان وهو عبدالحليم قنديل، رئيس التحرير المشارك لجريدة «الكرامة» ـ الذي قال في عموده ـ لوجه الوطن ـ ويا خيبة وبؤس ما قال وادعى:

«الرئيس مبارك ليس على رأسه ريشة، وليس إلها ولا نصف إله، ولا هو سيدنا الحسين ولا السيدة زينب، بل بشرا يخطئ غالبا فيما نظن ليس عمدة ولا كبير عائلة وانما موظف عام يباح في حقه النقد وإلى أبعد حد، تتيحه حريات الصحافة بالمعايير المعترف بها دوليا، الرئيس مبارك موظف عام، والنقد مباح في حق الموظف العام باوسع من المواطن العادي، صحيح أن الرئيس لا يفقد صفة المواطن العادي، لكن الرئيس ـ كموظف عام ـ يختلط في حاله الشخصي بالعام، خصوصا لو كانت اقامته في الرئاسة طويلة، كما هو حال مبارك وتتسع في حاله دائرة النقد المباح، وبعض ما يمكن أن يعد سبا في حق المواطن العادي، ليس كذلك في حق الموظف العام، هذه بداهات العقل، وهي ـ ايضا ـ صحيح القانون، أحكام محكمة النقض المصرية تؤكد القاعدة ومساءلات البرلمان والصحافة في الدنيا المحترمة تتسع لما هو أكثر ولابد أن مبارك سمع، ولابد أن المجلس الأعلى للصحافة سمع ولابد أن كلاب الصيد التي تنبح ضد «الكرامة» الآن قد سمعت، ولم يسمع أحد أن بوش ـ مثلا ـ أغلق صحيفة لأنها انتقدته بما يستحق، ولا ان بلير دبر اعتداء على صحافي لأنه يضايقه ولا أن الرئيس ـ في أية دولة ديمقراطية ـ غضب من شيء فادعى ان الرأي العام هو الذي غضب، أو ساوى بين شخصه والوطن على طريقة المرحوم السادات فبوش ليس أمريكا، وبلير ليس بريطانيا ومبارك ليس مصر ذات السبعة آلاف سنة حضارة.

ولا يجوز خلقا ولا قانونا ـ أن نسائل الموظف ونسى المدير، أن نسائل الخولي ونعفي صاحب العزبة فكل اختيارات السياسة والاقتصاد والمجتمع من صنع الرئيس، وكل اخفاق ينسب إليه والمؤكد بظاهر وباطن الحال اننا انتهينا الى اخفاق وأزمة مرعبة انتهينا الى شفط وتجريف بلد مكانه وثروة ودور انتهينا الى دهس المصريين بالقهر والفقر والحرق والغرق انتهينا الى بلد في مأتم وانتهينا إلى شعب في مأساة وبديهي أن المأساة من صنع الرئيس أولا خصوصا لو كان عمر الرئاسة قد امتد به الى 25 سنة وتزيد فهل نسائل السيد رئيس الوزراء ـ مثلا ـ عما جرى ومن هو رئيس الوزراء المقصود؟ هل هو فؤاد محيي الدين الذي انتقل ـ قبل عقدين لرحمة الله؟ أم عاطف صدقي الذي لحق لجواره؟ أم عاطف عبيد الذي ذهب للمصرف العربي؟! أم احمد نظيف الذي يحزم حقائبه؟ كلهم بالطبع شاركوا بالنصيب الأصغر في المسؤولية عما جرى، لكن النصيب الأكبر ـ الأصلي لا الفرعي يبقى من حق الرئيس فهو الرئيس الفعلي للحكومات ما سبق منها ويلحق وهو صاحب السلطات والمحل الأولى بالنقد».

لا حول ولا قوة إلا بالله؟! وما دخل حفيد وحفيدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ ورضي الله عنهما ـ بهذا الكلام؟ وبعد ذلك يجد قنديل الجرأة ليسمي ما يكتبه في عموده ـ لوجه الوطن ـ؟

لا، لا، لا أرى وجها للوطن فيما يدعي انما لوجه الوطن هو قول زميلنا وصديقنا مرسي عطا الله رئيس تحرير «الأهرام» المسائي يوم الاثنين ـ وأنعم بما قال وسيقول ان شاء الله:

«ان حرية الصحافة لها أعداؤها وهم كثيرون ولكن أخطر أعداء حرية الصحافة هم بعض أبناء المهنة الذين يوفرون الأجواء المسمومة لمن يريدون الارتداد بالوطن إلى سنوات المجتمع المغلق من خلال انفلات في الكلمة وتجاوز في الاسلوب وافتراء على الحقيقة امتلاك الأدلة والبراهين!.

وأسمح لنفسي أن أقول: ان الرئيس مبارك مازال هو أكبر المنتصرين لحرية الصحافة وأقوى الصامدين في وجه من يتربصون بها وأنه رغم ألمه وعدم ارتياحه من بعض التجاوزات فإنه ما زال ـ حتى هذه اللحظة ـ مؤمنا صحة تصوره بأننا نعيش عصرا لم تعد فيه صناعة القرار حكرا على أهل الثقة وحدهم أو قصرا على المشاركين في السلطة وأنه لم ولن يسمح لأحد بأية مسميات أو إجراءات أن يعزله عن الناس فأهل مصر جميعا أهل للثقة عنده مهما تختلف مواقعهم وتتعدد انتماءاتهم!، ولكن البعض منا لا يريد أن تهنأ مهنة الصحافة بأمن واستقرار يغلق أبواب الترصد لها!، ألا هل بلغت اللهم فاشهد!».

طبعا، ونحن نشهد معه على القوم الظالمين.

حكومة ووزراء

أخيراً إلى حكومة الشؤم والنحس والبيزنيس وما أشبه، والتغيير المحدود الذي حدث واتضح أن سببه وجود فلسفة جديدة، لا كما قيل لنا، استقالة وزير العدل المستشار محمود أبو الليل لأسباب صحية، ففي أحد تعليقيها قالت «الأهرام»:

«يكتسب التعديل الوزاري المحدود الذي أجراه الرئيس مبارك أمس الأول أهمية سواء في توقيته أو فلسفته، ويؤكد أن الحكمة تسير في الطريق الصحيح من أجل دفع عملية التنمية الاقتصادية، فالتغيير ليس هدفا في ذاته وانما وسيلة لتحقيق الاستقرار من ناحية ومواكبة تغيرات الواقع بما يصب في تحقيق الهدف المرجو منه وهو رفع معدلات التنمية الاقتصادية التي بدورها تستهدف رفع مستوى معيشة المواطن وتوفير حياة كريمة له وهو محور برنامج الرئيس مبارك الانتخابي.

ولا شك أن هذا التعديل يمثل نقلة نوعية في مسيرة الإصلاح الاقتصادي التي قطعت فيها الدولة أشواطا كبيرة وخطوة مهمة على طريق دفع عجلة التنمية الاقتصادية ومواجهة مشكلة البطالة وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بطريقة جيدة وسريعة، ومن المهم تأكيد دور المشاركة المجتمعية في العمل إلى جانب الحكومة في تحقيق الأهداف والطموحات والتي تحتاج إلى المزيد من الجهد والعمل حتى تتحول إلى واقع ملموس».

وكانت «الأهرام» قد نشرت أول أمس أن الدكتور عثمان سيحتفظ بوزارة التخطيط بالإضافة للمنصب الجديد وهو وزير دولة للتنمية الاقتصادية، لكن صحف أمس نشرت أن الوزارة ألغيت.

وعلى العموم ـ ففي تقرير أمس قلت رأيي الأولي في التغيير واليوم أترك هذا الأمر لزملائنا ـ ففي «الوفد» قال زميلنا فتوح الشاذلي: «في الوقت الذي انتظر فيه المصريون إجراء تغيير وزاري شامل عقب كارثة قليوب يبدأ بالمهندس محمد منصور وزير النقل المسؤول المباشر عن الكارثة، وينتهي بالدكتور أحمد نظيف المسؤول الأول عنها، فوجئ الرأي العام بإجراء تعديل وزاري محدود وغريب سواء في أسبابه أو في توقيته أو في الحقائب التي شملها.

المستشار ممدوح مرعي وزير العدل الجديد كان ضمن المشرفين على الحملة الانتخابية للرئيس، والرئيس السابق للمحكمة الدستورية العليا ويتمتع بقوة شخصيته وحسمه للأمور، وهو ما يشير إلى ضبط العديد من الأمور داخل الوزارة وخاصة في الديوان العام.

كانت تعليمات القيادة السياسية قد صدرت إلى الدكتور أحمد نظيف مساء الخميس الماضي بإجراء التعديل المحدود، وتم تكليف المستشار يسري زين العابدين المستشار القانوني لرئيس الوزراء صباح السبت ببحث الاجراءات القانونية لفك وزارة التخطيط إلى وزارتي التنمية الاقتصادية والتنمية المحلية وفي مساء السبت تم ترتيب لقاء لعثمان محمد عثمان وزير التخطيط والتنمية المحلية في برنامج «البيت بيتك» في إطار الترتيبات التي تسبق التعديل، لإحراج الوزير ومهاجمته بصورة غير معهودة، وكان الهدف هو إثبات فشل الوزير في مجال التنمية المحلية فقط ولم يتطرق البرنامج إلى موقعه كوزير للتخطيط، وكان من بين المداخلات الدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية، الغريب أن عثمان لم يكن يحتاج لكل هذا السيناريو، لأنه كان من الخارجين في التغيير الوزاري الأخير، وكان الإبقاء عليه مفاجأة للجميع، وكان الهدف من دمج التنمية المحلية في التخطيط في ذلك الوقت هو تسهيل تخصيص الاعتمادات للمحافظات بدون تعقيد وقد أثبتت الفكرة فشلها».

كما كتب زميله يوسف الغزالي يقول عن تعيين المستشار ممدوح مرعي وزيرا للعدل: «تسود حالة استياء شديدة وسط جموع القضاة، بعد اختيار المستشار ممدوح مرعي وزيرا للعدل.

أشارت مصادر قضائية الى ان اختيار الوزير الجديد، جاء لتصفية الحسابات مع نادي القضاة، بسبب مواقفه المشرفة الأخيرة التي تبنتها الجمعية العمومية للنادي، وأكدت المصادر أن وزراء العدل السابقين كانوا يتعاونون مع النادي لمصلحة القضاء أما الوزير الجديد فعلاقته سيئة مع رجال القضاء، كما أن المستشار مرعي لا يحب نادي القضاة كمؤسسة وطنية تحرص على صالح القضاء والوطن، وأشارت المصادر إلى أن هناك فجوة كبيرة بين الوزير الجديد ونادي القضاة منذ رئاسته للجنة المشرفة على الانتخابات الرئاسية عام 2005 لاستبعاده عددا من خيرة رجال القضاء من الإشراف على الانتخابات الرئاسية، بسبب آرائهم المؤيدة للحرية ودولة القانون، كما انهم طالبوا بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بعيدة عن التزوير، وحذر القضاة من قيام الوزير بإجراء أية تعديلات دستورية تسمح بالتوريث في الحكم، خاصة أن الوزير جاهز بملف تعديل المادة 88 من الدستور لإلغاء الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات وقصره على اللجان العامة فقط في عواصم المحافظات، وأكد القضاة إصرارهم الكامل على الإشراف على الانتخابات».

ومن «الوفد» إلى «المصري اليوم» وزميلنا طارق أمين وما حمله لنا من أخبار مثل:

«أخيراً، انتزع المستشار ممدوح مرعي «67 عاما»، حقيبة العدل التي طالما حلم بها منذ أن كان مساعدا للوزير للتفتيش القضائي في منتصف التسعينيات ورغم أن مرعي قضى نحو 59 يوما بالمعاش، فإنه كان واثقا من أنه سيخلف أبو الليل، خصوصا أن الرئيس مبارك في الأول من تموز (يوليو) الماضي، اجتمع معه على انفراد لمدة 30 دقيقة، أثناء مراسم تكريم القيادات القضائية المحالة إلى التقاعد، وتسليم الرئيس لهم الأوسمة، في حين لم يتقلد مرعي أي وسام خلال هذا اليوم، وهو ما اعتبرته المصادر بأنه تأجيل لمنصب في الطريق، ولم ينتظر مرعي طويلا عقب لقائه الرئيس، حيث بدأ بالاتصال بالقضاة الذين عملوا معه في مواقع عديدة، منهم من عمل معه أثناء إعارته بالإمارات والكويت، وأبلغهم برغبته في مشاركته في أحد المناصب التي سيشغلها قريبا، ويعتبر الوزير الجديد، المولود بالإسكندرية، أحد أبطال رياضة الملاكمة والمصارعة التي كان يجيدها ويعشقها، وربما عكست هذه الرياضة صورتها على أداء مرعي في مناصبه المتعددة، حيث يعرف عنه أنه ينتهج أساليب خشنة وصلبة في عمله، خصوصا في التفتيش القضائي، ويتردد أنه اعتدى بالضرب على قضاة متورطين في مسائل تنال من هيبة القضاء وسمعته، وتشير المصادر إلى أن فترة توليه التفتيش كانت مثار جدل بسبب التعليمات التي أصدرها، كما أنه فصل أكبر عدد من القضاة على يديه».

ولماذا نستعين بأخبار زملائنا بينما أمامنا المصدر الرسمي وهو الدكتور مجدي راضي المتحدث باسم مجلس الوزراء والذي قال ـ نقلا عن زميلنا بالأحرار كمال ريان.

«ان وزير الدولة للتنمية الاقتصادية سيقوم بدور الأمين العام للمجلس الذي سيضم وزراء المالية والتعاون الدولي ووزراء الخدمات التي تضم وزارات الصحة والتعليم والإسكان والنقل ـ يقصد المجلس القومي للتخطيط، وان التعديل الوزاري المحدود الذي شمل إنشاء وزارة للتنمية المحلية مع إلغاء وزارة التخطيط هدف إلى تحقيق المزيد من التوازن بين التخطيط المركزي والاقليمي في عملية التنمية وإعداد الخطط الخمسية».